

زائد على الذات قال الاستاذ ابو منصور كما قلتم ان
 الاسم يطلق ويراد به التسمية وعدد تموه انفسا لاه
 فالاسم يطلق ويراد به المسمى فيكون انفسا لاهما مستكم
 به من الاقوى المذكورة مع ان قوله ما تعبدون من دونه
 الاسماء سميت بها يمكن تأويله وهو ان الاصنام لم
 ثبت لها وصف الا الوهية واما قوله انتم وضعتم
 هذه اللفظ عليها فكانكم ما عديتم الاسماء وضعتموها
 لاما ثبت حكم الالهية في نفسه والحق الذي لا مراد
 فيه ان اللفظ مشترك بينهما فلا معنى لتنازع لهما
 الاخر وان نظرتي غلبة استعمال اهل العرف والشرع
 فالوشتك في اطلاقه في الجهرتين فلا معنى للتنازع بين
 الخصمين وكذا قال اصحابنا ان من ادعى انه ليس لله
 تعالى صفة الالهية فزاله فقد خرق اجماع الامة
 قال الاستاذ ابو منصور لاشك ان الصفة ههنا اطلقت
 على ما قام بالموصوف ولا يمنع ذلك ان تطلق الصفة على قول
 الواصف فالحق ان لفظ الصفة مشترك فقد يطلق على
 اللفظ صفة كما يشير اليه اهل العربية وقد يطلق على المعنى
 القايم بالموصوف كما ذكر اصحابنا على ان لفظ الصفة فيها
 قام بالموصوف اكثر استعمالا ولهذا يقال لمن كذب في وصف
 رجل لم تذكر صفته ولهذا يقال ان السائل اذا سأل من صفات
 الشيء لم يكن قصده الالفاظ الدالة على معانيه واما مقصود
 انه موصوف بالعلم او الجمل او السواد او البياض فتأملوا
 ترشدوا ان شاء الله **فصل** فيما يجوز اطلاقه على
 الله تعالى قال ما ورد الشرع باطلاقه اطلاقه وما ورد
 بمنعه منعناه وما لم يرد فيه اذن في اطلاقه ولا منع
 نوقفنا

نوقفنا فيه وذهب بعض اصحابنا الى ان ما لم يرد فيه
 اذن ولا منع فهو ممنوع وهذا مدخول فان المنع حكم شرعي
 والاحكام الشرعية مداركها السمع دون العقل فاشبات
 المنع من غير سمع تلقى الاحكام من غير مداركها عندنا
 تناقض في القول وفضل المتأخرون في هذا التمسك بين
 ان يكون ما لم يرد فيه اذن وهو غير موهم بمعنى يستعمل
 عليه وبين ان يوهم معنى يستعمل على الله تعالى
 يجوز في الاول ومنع في الثاني وهذا ايضا من الطراز
 الاول فان التحريم والتحليل اما يؤخذ من السمع غير ان
 الاجماع على امتناع اطلاق ما يوهم فوجدنا فيه ما خذا
 سمعيا وما لم يوهم لم يخز فيه ما خذا سمعيا فوجب الوقف
 عن الحكم فيه وليس الوقف جزما بالانكشاف بل شك
 في استغناء الحكم فيه وقد اطلق الممتنع على ان القياس
 في اسماء الله تعالى الحسنى فانخصر مداركها في الكتاب
 والسنة واجماع الامة وهل يشترط ان يكون الجوز الوارد
 في السنة في اسماء الله الحسنى متواترا الصحيح انه غير
 مشروط فان يجوز حكم يمكن اخذه من اجزاء الاحاد
فصل نقل عن الشيخ ابى الحسن وجه انه قال اسماء الله
 منها ما يقال هي هو وهو ما دلت التسمية فيه على ذاته
 ومنها ما يقال انه غيره وهو ما دلت التسمية فيه على
 افعاله كالمخالق والرازق ومنها ما يقال انه لا هي هو
 ولا هي غيره وهو كل ما دلت التسمية فيه على صفة
 من صفاته وذهب بعض اصحابنا الى ان كل اسم له
 فهو هو سواء دلت التسمية فيه على ذاته او اشعرت

لا يجوز الحكم